

إدارة البحوث الاقتصادية
+965 2259 5500
econ@nbk.com

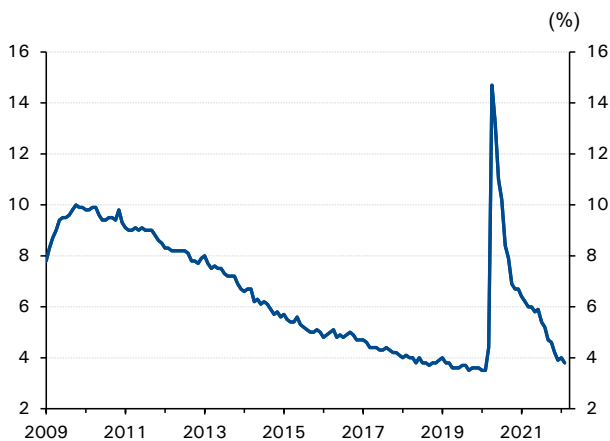
الحرب الروسية الأوكرانية: أحدث التهديدات التي تقوض نمو الاقتصاد العالمي

أبرز النقاط

- الغزو الروسي لأوكرانيا يتفوق على كوفيد-١٩ كأحد المصادر الرئيسية للمخاوف الاقتصادية واضطرابات الأسواق.
- الاضطراب الكبير في أنشطة التجارة، وفرض عقوبات اقتصادية واسعة النطاق ضد روسيا وارتفاع أسعار السلع الأساسية يؤثر سلباً على تعافي الاقتصاد العالمي.
- الاقتصاد الأمريكي سيتأثر بدرجة أقل من الاقتصاد الأوروبي، والنمو قد يتباطأ بسبب ارتفاع معدلات التضخم وضعف الاقتصاد العالمي. ومجلس الاحتياطي الفيدرالي يبدأ دورة رفع أسعار الفائدة ويرجح زيادتها عدة مرات خلال العام الحالي.
- من المتوقع تباطؤ نمو منطقة اليورو هذا العام مع إمكانية مواجهة ركود اقتصادي نظراً لاحتمال اضطراب إمدادات الطاقة. والبنك المركزي الأوروبي يسرع وتيرة إنهاء برنامج التيسير الكمي، لكنه قد ينتظر وقتاً أطول قبل رفع أسعار الفائدة.

إلى نمو اقتصادي أضعف في الولايات المتحدة، على الرغم من أن الركود لا يعتبر في صدارة توقعات الحالة الأساسية في هذه المرحلة. وتشير التقديرات الحالية إلى نمو يتراوح بين ٢,٥% و ٣% هذا العام (مقابل ٥,٧%+ في عام ٢٠٢١)، ومن المرجح أن يكون النمو خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ أضعف أداءً عند مستوى أقل من ٢%، على أساس ربع سنوي. إلا أن استمرار تدهور أوضاع الاقتصاد العالمي على خلفية الحرب المستمرة قد يؤدي إلى تصاعد الضغوط على النمو مما يزيد من إمكانية الركود، لا سيما في سياق قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتشديد السياسة النقدية.

الرسم البياني ١: معدل البطالة في الولايات المتحدة



المصدر: Haver

في حين أن ارتفاع معدل التضخم وضعف ثقة المستهلك (وصول مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن جامعة ميشيغان إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ عام ٢٠١١) يعتبران من العوامل المعاكسة للنمو، إلا أن تحسن أوضاع جائحة كوفيد-١٩ يعد من أبرز العوامل التي تدعم النمو. وواصل سوق العمل انتعاشه القوي بتسجيله مكاسب قوية على صعيد الوظائف

تجاوزت تبعات الغزو الروسي لأوكرانيا منذ أواخر فبراير الماضي والصراع العسكري المحتدم جائحة كوفيد-١٩ كمصدر رئيسي للمخاوف الاقتصادية واضطرابات الأسواق، وهو ما أدى إلى التأثير سلباً على آمال انتعاش الاقتصاد العالمي بوتيرة سلسة هذا العام. وإلى جانب الخسائر البشرية، تسببت الحرب في اضطراب التدفقات التجارية والأسواق المالية. كما تم فرض عقوبات اقتصادية واسعة النطاق ضد روسيا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وهو الأمر الذي سوف يمتد ليشمل دول خارج أوروبا، بما في ذلك الدول الأشد فقراً، والتي تواجه الآن ارتفاعاً في تكاليف المواد الغذائية والطاقة. وحذر صندوق النقد الدولي من أن التأثير على الاقتصاد العالمي سيكون "كبيراً". ويعد مصدري السلع الأساسية أحد الجهات الاقتصادية "الرابحة" على المدى القريب بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ارتفعت أسعار مزيح خام برنت لتبلغ أعلى مستوياتها المسجلة في ١٤ عاماً وصولاً إلى ١٢٨ دولار للبرميل في أوائل مارس قبل بدء العمليات البيعية، إلا أنها ظلت مستقرة في منتصف الشهر عند مستويات أعلى بكثير من تلك المسجلة في وقت سابق فوق ١٠٠ دولار للبرميل. كما أدى الارتفاع الحاد في الأسعار إلى تعقيد الأمور امام البنوك المركزية الرئيسية، التي يبدو أنها مستعدة الآن لتشديد السياسة النقدية للسيطرة على التضخم بالرغم من مخاوف ضعف وتيرة النمو في مواجهة صدمة الإمدادات العالمية الكبرى الجديدة.

الفيدرالي يسرع وتيرة خفض سعر الفائدة على الرغم من المخاطر على النمو

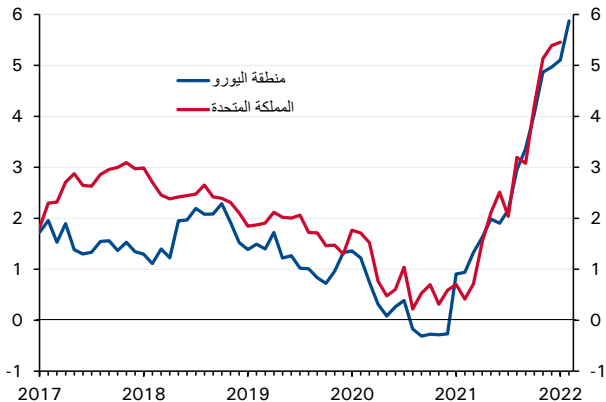
من الواضح أن الولايات المتحدة لن تفلت من تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا على الرغم من التوقعات بأن يكون التأثير أقل بكثير مما هو عليه في أوروبا نظراً لانخفاض اعتمادها على الطاقة (استوردت الولايات المتحدة من روسيا ٨% من النفط الخام والمنتجات المكررة في عام ٢٠٢١)، هذا إلى جانب انخفاض التبادل التجاري والبعد الجغرافي. إلا أن ارتفاع معدل التضخم إلى جانب التداعيات الاقتصادية العالمية ستؤدي

وعلى الرغم من أن الصورة الكاملة للتداعيات الاقتصادية ستعتمد على ما ستسفر عنه الحرب، فإن عدد من العوامل التي تتضمن الاضطرابات التجارية، وتعطل إمدادات الطاقة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وضعف الثقة في الأعمال التجارية، وتدفعات اللاجئين ستؤدي حتماً إلى ضعف النمو الاقتصادي في كافة أنحاء منطقة اليورو مع إمكانية الوقوع في براثن الركود. وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه معرفة التأثيرات المنعكسة على معظم المؤشرات الرئيسية، إلا أن الأسهم الأوروبية تعرضت في البداية لضربة أشد من الأسواق الرئيسية الأخرى، إذ انخفضت بنسبة ١٢% خلال الأيام التي تلت الغزو بسبب التأثير الاقتصادي المتوقع، إلا أنها تعافت منذ ذلك الوقت. ومن الممكن أن يقترب نمو اقتصاد منطقة اليورو على أساس ربع سنوي الآن من الصفر خلال الفترة المتبقية من هذا العام، مقابل المتوسط المتوقع سابقاً بنسبة ٠,٨% خلال الأرباع المتبقية من العام.

ويواجه البنك المركزي الأوروبي الآن معضلة خطيرة تتمثل في إمكانية ضعف وتيرة النمو وفي ذات الوقت ارتفاع معدل التضخم بسبب صدمة العرض. وفي اجتماعه المنعقد في مارس، عدل البنك المركزي بالفعل توقعاته للنمو الاقتصادي في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٧% مقابل ٤,٢% في ديسمبر، كما راجع متوسط توقعاته للتضخم إلى ٥,١% مقابل ٣,٢% في السابق، إلا أن هذه التوقعات ما تزال تتسم بالتفاؤل. وعلى المدى القريب، توجه المركزي الأوروبي نحو تسريع وتيرة إعادة السياسة النقدية إلى مستوياتها الطبيعية وفقاً للخطة المعدة مسبقاً من خلال الإعلان عن تباطؤ وتيرة مشترياته من سندات التيسير الكمي إلى ٢٠ مليار يورو شهرياً بحلول يونيو. ويعتبر هذا التاريخ أسرع بثلاثة أشهر مما تم تحديده سابقاً وإشارة إلى أن البنك المركزي ما يزال يركز على خفض معدل التضخم الذي ارتفع إلى ٥,٨% في فبراير (أي بنحو ثلاثة أضعاف مستوى ٢% المستهدف) ويتوقع الآن أن يواصل اتجاهه الصعودي في الأشهر المقبلة (الرسم البياني ٣). إلا أنه في ذات الوقت، ترك المجال مفتوحاً لإمكانية وجود فجوة أطول بين نهاية التيسير الكمي ورفع سعر الفائدة للمرة الأولى. ومن المرجح أن يحاول البنك المركزي اكتساب بعض الوقت قبل إجراء تقييم شامل للتأثير الاقتصادي للحرب، إذ من المقرر أن يعقد اجتماع السياسات التالي في ١٤ أبريل المقبل.

الرسم البياني ٣: التضخم في منطقة اليورو والمملكة المتحدة

(%، على أساس سنوي)

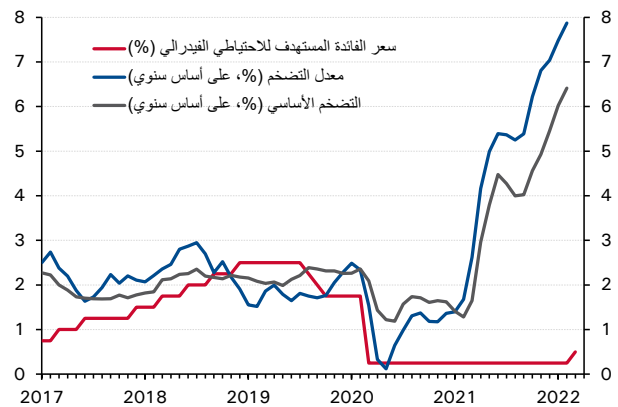


المصدر: Haver

مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى ٣,٨% في فبراير ووصول معدل المشاركة في القوى العاملة إلى ٦٢,٣%، وكلاهما يعتبر في أفضل حالاته منذ بداية الجائحة (الرسم البياني ١).

وارتفع معدل تضخم أسعار المستهلكين إلى ٧,٩% على أساس سنوي في فبراير (معدل التضخم الأساسي عند مستوى ٦,٤%)، فيما يعد أعلى مستوياته المسجلة منذ يناير ١٩٨٢ ومن المقرر أن يتحرك بوتيرة أسرع نظراً لارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية على مستوى العالم (الرسم البياني ٢). وفي هذا السياق، بدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي دورة رفع أسعار الفائدة بزيادة قدرها ٠,٢٥% في اجتماعه المنعقد في ١٦ مارس والذي كشف خلاله عن الرسم البياني لتصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة مشيراً إلى ستة ارتفاعات إضافية هذا العام، فيما يعكس سوق العقود الآجلة حالياً سبعة ارتفاعات أخرى قبل نهاية العام. وقد يبدأ الفيدرالي أيضاً في اتباع إجراءات التشديد الكمي في مايو على أقرب تقدير. كما يرى الفيدرالي الآن وصول معدل تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي إلى مستوى ٤,٣% في عام ٢٠٢٢ (كانت أحدث قراءة عند مستوى ٦,١%) و٢,٧% في عام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٦% و٢,٣% على التوالي وفقاً لتوقعاتهم السابقة. وأكد جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، على قوة الاقتصاد الأمريكي، وقدرته على التعامل مع ارتفاع أسعار الفائدة، ويرى أن احتمالات حدوث ركود في الولايات المتحدة ليست مرتفعة.

الرسم البياني ٢: التضخم وسعر الفائدة في الولايات المتحدة



المصدر: Haver

من جهة أخرى، وقع الرئيس بايدن على أمر تنفيذي يحظر واردات ومنتجات النفط الروسية، ضمن تدابير أخرى. واستوردت الولايات المتحدة من روسيا حوالي ٧٠٠ ألف برميل يومياً من النفط والمنتجات المكررة في عام ٢٠٢١، وي طرح الحظر التحدي المتمثل في إيجاد طرق إمداد بديلة. وأخيراً، أقر الكونجرس ميزانية بقيمة ١,٥ تريليون دولار للفترة المتبقية من السنة المالية الحالية (حتى نهاية سبتمبر) حاز الإنفاق الدفاعي على نصفها تقريباً، كما تضمنت الميزانية ١٤ مليار دولار كمساعدات لأوكرانيا.

الحرب الأوكرانية تهدد الانتعاش الاقتصادي في أوروبا

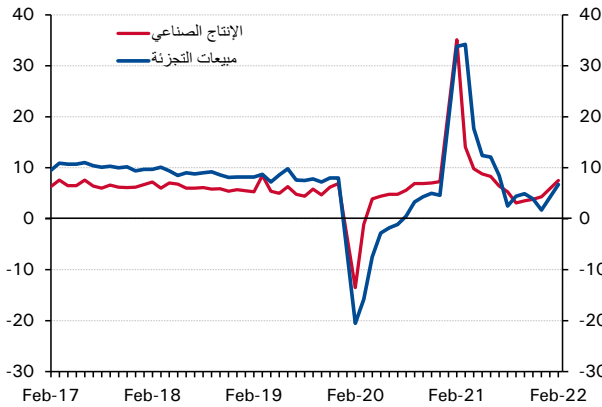
أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى قلب ما كان مقرراً أن يكون مناخاً اقتصادياً أفضل لعام ٢٠٢٢ في أوروبا مدعوماً بتلاشي ضغوط الجائحة.

بنك اليابان. وفي كافة الأحوال، من المتوقع أن يحافظ البنك على سياسته النقدية التيسيرية، غير متأثر بالارتفاعات المتعددة المتوقعة لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وكان تضخم أسعار المستهلكين ضئيلاً عند مستوى ٠,٢% على أساس سنوي في يناير، وذلك على الرغم من أن قراءة فبراير لأسعار المنتجين، والتي قفزت بنسبة ٩,٣% على أساس سنوي على خلفية ارتفاع أسعار السلع العالمية قد تبدأ في شق طريقها إلى قطاع المستهلكين في وقت مبكر عن قراءة مؤشر أسعار المستهلكين لشهر فبراير.

سياسية "صفر كوفيد" تلقي بثقلها على اقتصاد الصين

انتعش الاقتصاد الصيني في عام ٢٠٢١، إذ نما بنسبة ٨,١% على أساس سنوي على الرغم من نقص الطاقة ومشاكل السوق العقاري التي ظهرت في النصف الثاني من العام. وارتكز النمو بصفة رئيسية على الصادرات، إذ بدأت الدول في تخفيف قيود كوفيد-١٩ وعودة النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، تبدو التوقعات الاقتصادية لعام ٢٠٢٢ ضعيفة أو غير مؤكدة في أحسن الأحوال وسط تباطؤ الاستهلاك المحلي الصيني، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وحالة عدم اليقين الجيوسياسية، وزيادة حالات أوميكرون. وسجلت البلاد أحدث موجة تفشي فيروس كوفيد-١٩ في مارس وكانت أكثرها انتشاراً منذ اندلاع الموجة الأولى في ووهان في عام ٢٠٢٠، ومع إصرار السلطات على سياسة الإغلاق التي شملت مدن بأكملها، فمن المؤكد أن يعاني النشاط الاقتصادي، وخفضت الحكومة المستوى المستهدف لنمو الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ إلى ٥,٥%.

الرسم البياني ٤: الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة في الصين (% على أساس سنوي)



المصدر: Haver

إلا أن بيانات نمو النشاط الصناعي ومبيعات التجزئة في شهري يناير وفبراير فاجأت الأسواق بارتفاعها بنسبة ٧,٥% على أساس سنوي و٦,٧%، على التوالي. وعلى الرغم من ذلك، قد يتأثر كلاهما بالارتفاع المفاجئ في حالات الإصابة بالفيروس التي شهدتها شهر مارس في ظل إغلاق العديد من المدن وإجبار المصانع على الإغلاق. وفي ذات الوقت، استمر تضخم أسعار المنتجين، وهو من أبرز مصادر القلق التي تواجهها الحكومة بعد أزمة الطاقة التي شهدناها العام الماضي، في الاعتدال (+) ٨,٨% على أساس سنوي) في فبراير. من جهة أخرى، ظل تضخم أسعار المستهلكين ثابتاً عند مستوى ٠,٩% مقارنة بالعام السابق، مما يشير إلى انعكاس تأثير ارتفاع تكاليف المنتجين كان محدوداً للغاية. وأدى انخفاض معدل التضخم نسبياً واستقراره، هذا إلى جانب النمو المعتدل وضعف ثقة

وتواجه المملكة المتحدة مصاعب مماثلة لتلك التي تعاني منها منطقة اليورو، على الرغم من أن التأثير الاقتصادي المباشر للحرب قد يكون أقل قليلاً نظراً لاعتمادها المنخفض على النفط والغاز الروسي (على سبيل المثال، تمثل واردات الغاز من روسيا ٥% فقط من استهلاك المملكة المتحدة مقابل ٤٠% بالنسبة للاتحاد الأوروبي). إلا أن ارتفاع التضخم نتيجة للحرب يمثل خطراً جوهرياً على التوقعات. إذ بلغ معدل التضخم ٥,٥% على أساس سنوي في يناير ومن المقرر أن يقفز إلى ٨-٩% في أبريل في ظل استمرار ارتفاع أسعار الطاقة. وأوقف بنك إنجلترا بالفعل برنامج التيسير الكمي ورفع أسعار الفائدة ثلاث مرات في اجتماعات متتالية (من ٠,١% إلى ٠,٧٥% حتى مارس). كما أن تشديد السياسة النقدية بالإضافة إلى الزيادات الضريبية المعلن عنها مسبقاً والتي ستدخل حيز التنفيذ في أبريل، والضغوط التي يتعرض لها المستهلكين نتيجة لارتفاع الأسعار واهتزاز الثقة الناجم عن الحرب سوف تساهم مجتمعة في التأثير سلباً على النمو خلال الأرباع القادمة. وعلى الرغم من النمو القوي المفاجئ الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي في شهر يناير (+٠,٨% على أساس شهري)، والذي يشير إلى بداية قوية للعام بدعم من تلاشي ضغوط أوميكرون، إلا أن النمو قد يتراجع من ١% على أساس ربع سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ ليسجل معدلاً إيجابياً ولكن قريباً من الصفر خلال الفترة المتبقية من العام.

تباطؤ نمو الاقتصاد الياباني في الربع الأول في ظل تفشي موجة كوفيد-١٩ الأخيرة

انخفض معدل النمو الاقتصادي لليابان على أساس سنوي في الربع الرابع من عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٤,٦% مقابل ٥,٤% وفقاً للتقديرات الأولية وذلك على خلفية مراجعة بيانات الاستهلاك الخاص ونفقات الأعمال. ووصل معدل النمو للعام بأكمله إلى مستوى ١,٦%، فيما يعتبر انتعاشاً متواضعاً مقابل الانكماش المسجل في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٤,٥%. وما يزال تعافي اليابان متأخراً عن نظرائه من الأسواق المتقدمة الأخرى، إذ أدى تفشي الموجة الجديدة من الفيروس في بداية عام ٢٠٢٢ إلى مضاعفة مخاطر المدى القريب. وعلى الرغم من أن الحالات الجديدة بلغت ذروتها في أوائل فبراير، إلا أن الانخفاض منذ ذلك الحين كان بطيئاً وكان التأثير على مقاييس نشاط مؤشر مديري المشتريات ملحوظاً. إذ انخفض مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات من ٤٧,٦ في يناير إلى ٤٤,٢ في فبراير - مسجلاً بذلك أعلى معدل انكماش منذ أغسطس - وانخفض مؤشر قطاع التصنيع إلى ٥٢,٧ مقابل ٥٥,٤ في يناير، على الرغم من أنه ما يزال في منطقة التوسع للشهر الثالث عشر على التوالي. ونظراً لتزايد الشكوك الجديدة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، فقد تتباطأ وتيرة النمو في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ مقارنة بالربع السابق، إلا أنه يتوقع أن يبقى إيجابياً.

على صعيد آخر، كشفت بيانات الحساب الجاري لشهر يناير الماضي عن زيادة عجز اليابان بشكل كبير إلى ١,٢ تريليون ين ياباني (١٦ مليار دولار) مقابل ٣٧١ مليار ين ياباني في الشهر السابق. ويعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الوقود، مما أدى إلى تزايد قيمة الواردات (+٤٠% على أساس سنوي) بما يتجاوز معدل نمو الصادرات (+١٥,٢%). وقد يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة والسلع إلى وضع المزيد من الضغوط على الحساب الجاري، مما يزيد بدوره من الضغط على العملة ويدفعها إلى التراجع، والتي تخضع بالفعل للضغوط بسبب السياسة النقدية التيسيرية التي يتبعها

الأعمال، إلى دفع بنك الشعب الصيني إلى خفض أسعار الفائدة عدة مرات في شهري ديسمبر ويناير. ومع انخفاض معدل التضخم المحلي وإمكانية تأثر الناتج الاقتصادي سلباً بكل من عمليات الإغلاق المتكررة المرتبطة بموجات تفشي فيروس كوفيد واحتمال ضعف الطلب الخارجي بسبب ارتفاع معدل التضخم العالمي والحرب الروسية الأوكرانية، فقد تتجه السلطات نحو تيسير السياسة النقدية بشكل أكبر في الشهور المقبلة.

موجة أوميكرون تعرقل انتعاش الهند

ترجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند إلى ٥,٤% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام ٢٠٢١ (الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١) نتيجة ضعف نمو الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص وبدء تلاشي تأثير انخفاض قاعدة الأساس اعتباراً من عام ٢٠٢٠. وقد تشهد تباطؤ إضافي في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، إذ ألفت الموجة الأخيرة من حالات الإصابة بالفيروس بظلالها على التنقل وسوق العمل، كما يتضح من قراءات مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في شهري يناير وفبراير (٥١,٥، ٥١,٨ على التوالي). إلا أن الحالات الجديدة انخفضت بشكل كبير بمنتصف مارس ووصلت إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ مايو ٢٠٢٠، مما قد يؤثر إيجاباً على النمو خلال الأرباع القادمة.

ورفعت الحرب الروسية الأوكرانية حالة عدم اليقين، مما أدى في الأغلب إلى تفاقم اضطرابات سلسلة التوريد والضغط التضخمي (٦% في يناير) لأسباب ليس أقلها ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وسيؤدي ارتفاع فاتورة الواردات أيضاً إلى إضعاف الحساب الجاري، والذي حقق عجزاً بنسبة ٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، في المتوسط، خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول والثالث من عام ٢٠٢١. وهذا بدوره قد يضيف ضغطاً هبوطياً على الروبية الهندية، والتي لامست مؤخراً مستوى قياسي منخفض ووصلت إلى أقل بقليل من ٧٧ روبية مقابل الدولار الأمريكي. وقام صندوق النقد الدولي في يناير بتعديل توقعات النمو للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لهند وخفضها إلى ٩% من ٩,٥% في وقت سابق، وعدل تقديرات السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ورفعها من ٨,٥% إلى ٩%. إلا أنه قد يتم خفض تلك النسبة مجدداً في أبريل عندما يقوم الصندوق بتحديث توقعاته.

وعلى الصعيد المالي، تشير ميزانية السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي وانخفاض مستوى العجز إلى نسبة ٦,٤% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٦,٩% في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، وعلى الرغم من أنه ما يزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة بحوالي ٣,٥%، إلا أنه يخطو على المسار الصحيح نحو تحقيق مستوى العجز المستهدف بنسبة ٤,٥% في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦. ومن شأن ذلك أن يساهم في استقرار الدين الحكومي المركزي المرتفع (٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي)، ولكن من المتوقع أن يؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى تزايد الضغوط المالية على المدى المتوسط، وإن كان بصورة مستدامة نظراً لمعدلات النمو المرتفعة نسبياً في الهند.

Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353